"تبادل الأراضي" في مشاريع ووثائق "التسوية"

دراسة من إعداد

أ. سمير أحمد

(خاص/القدس للأنباء)

(١٣ حزيران/٢٠١٣)

المحتوى

"تبادل الأراضي" في مشاريع ووثائق "التسوية": ٣

المقدمة: "تعريب" التنازلات... "تبادل الأراضي":..... ٤

حرب حزيران... وتغيير الهدف بالعدوان!..: ٦

تبادل الاراضي... "وادي عربة" البداية: ٦

مفاوضات... وقضم، بلا حدود!..: ٨

"تبادل الأراضي" في المشاريع ... والوثائق: ١٠

وثيقة عباس – بيلين، "العودة فكرة خيالية":..... ١١

قمة "كامب ديفيد" إنسحاب من أراضٍ محتلة: ١٣

مقترحات الرئيس كلينتون: تبادل أراضي... وتوطين اللاجئين: ١٤

مقترحات شارون: دولة على ٤٢% من الأرض: ١٥

أيالون – نسيبة: تبادل أراضي... ولا عودة: ١٦

عبد ربه – بيلين: "وثيقة جنيف" وإسقاط حق العودة: ١٧

وثيقة هرتسليا ٢٠٠٨: "تبادل الأراضي" وسيلة لحل النزاعات الإقليمية: ١٨

- بين الكيان و"السلطة الفلسطينية": ١٩

خطة جورج ميتشل: "التسوية المؤقتة": ٢٠

خطة أولمرت ٢٠٠٩: مسار الجدار حدود الكيان: ٢١

مركز بيغن – السادات: دولة فلسطينية في سيناء (٢٠١٠)!..: ٢٣

خطة كيري: سيطرة "أمنية" في مناطق بالقدس مقابل "يهودية إسرائيل": ٢٤

وثائق "الجزيرة ليكس": تنازلات بالجملة!..: ٢٥

وفي الختام...: ٢٦

خاص/القدس للأنباء

"تبادل الأراضي" في مشاريع ووثائق "التسوية"

خط أخضر جديد... إعتراف بيهودية الكيان

إسقاط حق العودة!..

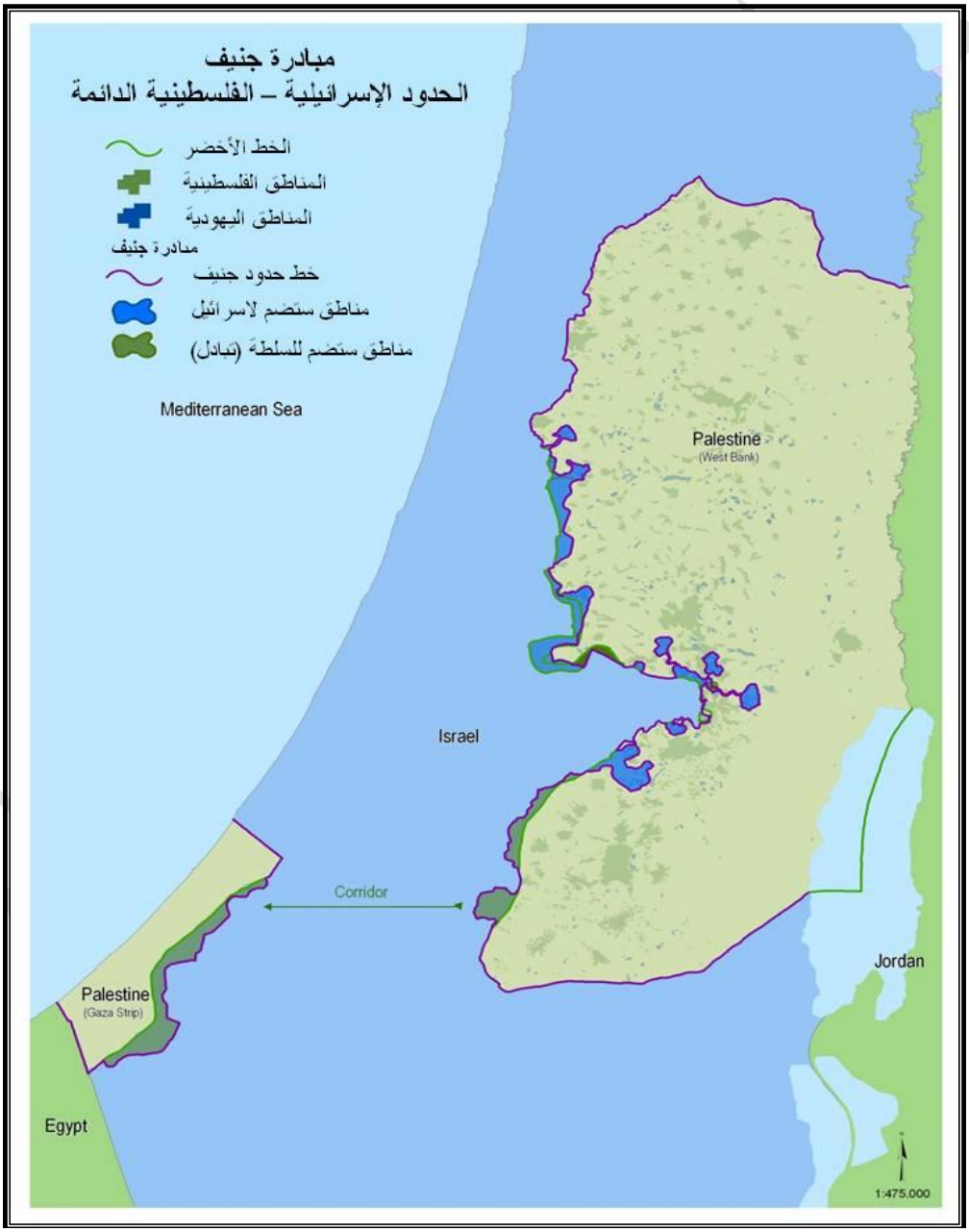

المقدمة: "تعريب" التنازلات... "تبادل الأراضي"

عشية الذكرى الخامسة والستين لاغتصاب فلسطين، التي تصادف في الخامس عشر من أيار / مايو الجاري، رمت لجنة "مبادرة السلام العربية" برئاسة الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس وزراء قطر وزير خارجيتها، حجراً من العيار الثقيل في مياه "التسوية" الأسنة، كان بمثابة هدية كبرى للكيان "الإسرائيلي"، منحته موافقة "النظام العربي الرسمي" على مبدأ "تبادل الأراضي" بين مناطق ١٩٦٧ و١٩٤٨، كبادرة حسن نية لتسخين المفاوضات المتجمدة بين حكومة العدو و"السلطة الفلسطينية" منذ نحو عامين ونيف. وقد تجاوزت هذه "الهبة" كل التنازلات السابقة، وحتى مسالة الإعتراف العربي الرسمي بالكيان الصهيوني، إلى التنازل عن أراضٍ عربية وفلسطينية بطريقة شرعية، وضم التجمعات الإستيطانية التي تستحوذ على ما مساحته أكثر من ١٠ بالمئة من الضفة الغربية باستثناء مستوطنات القدس المحتلة، التي يعتبرها قادة العدو "الإسرائيلي" جزءاً من القدس الموحدة "العاصمة الأبدية للكيان" على حد زعمهم، ناهيك عن المناطق التي قضمها الجدار الحلزوني، وتلك المسيطر عليها عند الحدود الشرقية مع الاردن والتي قد تصل الى اكثر من ٥٠ بالمئة من مجمل مساحة الضفة المحتلة! وبهذا العمل المستنكر، كرر الوفد العربي الرسمي فعلة وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور (صاحب الوعد الصادر في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧) فأعطى من لا يملك لمن لا يستحق!..

ومما لا شك فيه فإن فكرة "تبادل الأراضي" بين العدو الصهيوني المغتصب وبين "أصحاب الأرض"، ما كان لها أن تطرح، وتصبح أمراً واقعاً على أكثر من جبهة، لو لم ينتزع العدو اعتراف النظام العربي والفلسطيني الرسمي بكيانه العدواني، ويفتح الأبواب أمام تمدده السرطاني عبر سياسة "التطبيع" على كافة الصعد والمستويات السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية، وهو ما سرَّع خطوات التراجع والتنازل عن الثوابت الوطنية والقومية وحتى الدينية...

إن مسلسل "تبادل الأراضي" لا يتيح للعدو السيطرة على أكثر المساحات الخصبة والمرتفعات الستراتيجية وخزانات المياه الجوفية، ناهيك عن مئات المستوطنات السرطانية المنتشرة في طول الضفة وعرضها ووسطها، فحسب، وإنما يعطيه الفرصة لتحقيق حلم قديم ظل يراود قادته الأوائل منذ عشرات السنين، ويقضي بشرعنة ما وصل إليه الكيان، من جهة، وإعادة رسم حدوده وفق رؤيته الإستعمارية التوسعية والإجلائية والأمنية، من جهة أخرى، بما يستجيب للوقائع الجديدة التي يفرضها الإحتلال ويكرسها العجز "العربي" و"الفلسطيني" الرسمي، ويضمن مصالح مثل: الأمن والمياه والموارد الطبيعية والبيئة. إضافة إلى التنمية المستقبلية، بناء على اعتبارات ديموغرافية وأمنية... كما ويسمح له (التبادل) بتجاوز "الخط

الأخضر" ونقاط الهدنة التي وضعتها الأمم المتحدة لثبيت قرارات وقف إطلاق النار، التي تم التوقيع عليها في جزيرة رودوس اليونانية بين ٢٤ شباط / فبراير و٢٠ تموز / يوليو العام ١٩٤٩، ولم يعترف العدو بها يوماً حدوداً لكيانه. هذه النقاط التي تمَّ تجاوزها على أكثر من جبهة، بالحروب والإعتداءات التي شنها العدو الصهيوني على الدول العربية في الأعوام: ١٩٦٥ (العدوان الثلاثي على مصر)، ١٩٦٧ (حرب حزيران / يونيو التي انتهت باحتلال شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، إضافة للأجزاء المتبقية من فلسطين التاريخية – الضفة الغربية وقطاع غزة- ١٩٧٨ (العدوان الصهيوني على جنوبي لبنان وما تلاه من اجتياح العام ١٩٨٢)... كما تم تجاوزها باتفاقيات ومعاهدات "التسوية".

ولئن كانت قضية "تبادل الأراضي"، قد انطلقت فعلياً مع بدء مسيرة المفاوضات المصرية – "الإسرائيلية" على إثر حرب تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٧٣، فإن مسائل تغيير وتعديل الحدود والتوسع وانتزاع الإعتراف العربي والفلسطيني الرسمي بمشروعية الكيان، كما التغيير الديموغرافي، قد لازمت تفكير قادة الحركة الصهيونية الذين سوغوا اغتصابهم لأرض فلسطين بفكرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، في محاولة منهم لنفي وجود الشعب الفلسطيني فوق هذه الأرض التي انتسبت إليهم منذ آلاف السنين... وظلت هذه الهواجس تلاحقهم، رغم اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني العنصري الإجلائي فوق نحو ٨٠ بالمئة من ترابها الوطني. وبشكل أخص بعدما حاصرهم الرفض العربي الرسمي والشعبي في آن واحد داخل حدود مغلقة.

علماً أن الكيان الغاصب مارس سياسة "تبادل الأراضي" منذ بدايات اغتصابه أرض فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة... وقد "تنازل" ملك الأردن عبدالله (الأول) في آذار / مارس ١٩٤٩ عن منطقة في المثلث للصهاينة، تحت "التهديد" باحتلال كامل الضفة الغربية... وبموجب هذا التنازل أصبحت مساحة ٣٧٥٠٠٠ دونم و٧٠ قرية وعدد سكانها حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٩، تحت حكم الإحتلال الصهيوني.

ورغم أن اتفاقية الهدنة الأردنية - "الإسرائيلية" الموقعة في أوائل نيسان / إبريل ١٩٤٩، تنص على حق الأردن في "استبدال" الأراضي المتنازل عنها لِـ"إسرائيل" بأراضٍ أخرى في الفاطور (قضاء بيسان) وفي قضاء الخليل، وأن يتكفل العدو بدفع تكاليف طريق جديدة بين قلقيلية وطولكرم لإعادة الإتصال بينها بسبب التنازل عن أراضي المثلث، فإن شيئاً من هذا لم يحصل!..

وقد تكرر هذا الأمر أيضاً في غزة، في ضوء اتفاق سري بين الحكومة المصرية والصهاينة تم التوقيع عليه في شباط / فبراير العام ١٩٥٠، بإسم "إتفاقية التعايش"، وبموجبها تزحزح خط الهدنة إلى الداخل في مكانه الحالي، وخسر القطاع حوالي ٢٠٠ كلم٢ من مساحته التي أقرتها إتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٤ شباط / فبراير العام ١٩٤٩، والمقدرة ب ٥٥٥ كلم٢.
(سري نسيبة ٢٠١٠)

حرب حزيران... وتغيير الهدف بالعدوان!..

لم ينتظر قادة العدو طويلاً لإحداث تغيير في التوجه العربي الرسمي الذي لازم قيام الكيان الغاصب، والداعي لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. إذ أطلق بعض قادتهم الدعوة لوضع "العرب" أمام وقائع جديدة على الأرض تدفعهم لتغيير وجهتهم، وتعديل خطابهم السياسي وبالتالي أهدافهم المتوخاة... فكانت الحروب العدوانية هي الطريق لتحقيق المبتغى... ورغم فشل العدوان الثلاثي: "الإسرائيلي" – البريطاني – الفرنسي على مصر، في تحقيق تلك الغاية رغم احتلال شبه جزيرة سيناء ووصول القوات المتحالفة إلى قناة السويس، لأسباب عدة، أهمها الموقف السوفياتي وصمود الشعب المصري في مواجهة العدوان، فإن حرب الأيام الستة في الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧، والتي انتهت باحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية، قد وضعت النظام العربي الرسمي المهزوم أمام حقائق ميدانية جديدة، دفعته لتغيير وجهته والموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام. وبه استبدل النظام العربي الرسمي أهداف نضاله وحراكه السياسي، من "تحرير فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، إلى إزالة آثار العدوان، وتحرير الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

وبإصدار هذا القرار حقق العدو جملة أهداف أبرزها: إنتزاع اعتراف عربي رسمي بوجود الكيان الغاصب فوق ثمانين بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، بإعلانهم "التخلي عن جميع المطالب وإنهاء حالات الحرب واحترام السيادة وسلامة الأراضي والإستقلال السياسي والإعتراف بها لكل دولة في المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها في مأمن عن التهديدات وأعمال القوة". إضافة إلى "إقرار سلم عادل دائم في الشرق الأوسط...".
(من بنود القرار ٢٤٢)

كما دعا القرار بترجماته "الملتبسة" (بين نسختيه العربية والإنكليزية) إلى "سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من الـ"أراضي" التي احتلت في القتال الأخير". وبين الإنسحاب من الأراضي، أو أراضٍ محتلة، فرق شاسع، قدَّم للعدو الصهيوني غطاءً "شرعياً" للتنصل من تنفيذ هذا البند حتى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، كما سيظهر لاحقاً في كل المفاوضات التي انطلقت مسيرتها على الجبهة المصرية في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، عند الكيلو ١٠١ في الطريق بين القاهرة والسويس... كما فتح الباب أمامهم لإدخال التعديلات والتغييرات التي يرتأونها على المناطق الحدودية التي تسوغها أطماعهم التوسعية والعدوانية، وتغلفها ادعاءاتهم و"هواجسهم" "الأمنية" والديموغرافية!..

تبادل الاراضي... "وادي عربة" البداية:

إن تغيير الحدود وتعديلها، في كيان لم يضع له حدوداً على خارطة، تعتبر سياسة ثابتة في فكر واستراتيجية العدوان والتوسع لدى قادة الحركة والكيان الصهيوني، الذين سبق لهم

وأعلنوا أن حدود كيانهم تقف آخر نقطة تصلها الدبابة "الإسرائيلية". فكانت حروب التوسع في كل الإتجاهات. وربط قادة العدو أي انسحاب لقواتهم الغازية من أية أرض عربية، بسلة من الأهداف الستراتيجية، تبدأ بتبادل الإعتراف الديبلوماسي، ولا تنتهي عند حدود "التطبيع" الشامل والكامل... وصولاً إلى الإعتراف بيهودية الكيان، وتمر حتماً بإذعان النظام العربي والفلسطيني الرسمي وإعلان موافقته على إدخال تعديلات حدودية "جوهرية"، تأخذ بعين الإعتبار كل الوقائع الميدانية المستجدة التي يكرسها وجود مئات المستوطنات ومئات آلاف المستوطنين والمعسكرات والدواعي الأمنية والعسكرية والديموغرافية.

وقد بدا تطبيق مبدأ "تبادل الاراضي" بشكل فعلي في إطار معاهدة "وادي عربة" التي تم التوقيع عليها من قبل الملك الاردني حسين بن طلال، ورئيس حكومة العدو السابق إسحق رابين، في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٩٤.

هـــــذه المعاهدة التي تتضمن مقـــدمة وثلاثين مـــــــادة وخمسة ملاحق وتتناول قضايا الحدود

والأراضي والمياه والأمن والمقدسات والبيئة والجريمة والمخدرات، عبَّرت عن الإستجابة لمساعي "إسرائيل" بالإستفراد في كل طرف عربي على حده للحصول منه على أكبر التنازلات العربية والمكاسب والإمتيازات .

وبناء عليه، يعترف الأردن في المادة الثانية من المعاهدة بسيادة "إسرائيل" وسلامتها الإقليمية ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

كما تنص المادة الثالثة حول الحدود الدولية على ما يلي: "تحدد الحدود الدولية بين الأردن "وإسرائيل" على أساس تعريف الحدود زمن الإنتداب البريطاني"، وبالتالي تشكل هذه المادة اعترافاً من الحكومة الأردنية بأن "إسرائيل" هي وريثة فلسطين العربية بحدودها إبان الإنتداب البريطاني .

كما تتضمن المادة الثالثة في البندين الثامن والتاسع منها مبدأ "تأجير الأراضي" الأردنية للصهاينة، وهو ما يسوغ استمرار وبقاء المستوطنات والمزارع اليهودية فوق الأراضي العربية الأردنية مع الإعتراف اللفظي والشكلي بالسيادة الأردنية عليها . علماً أن الصحف "الإسرائيلية" الصادرة في ذلك الوقت قد أكدت على أن التلال الإستراتيجية في منطقة "وادي عربة" قد ضُمت إلى "إسرائيل"... وكذلك فإن المستوطنات ومزارعها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من "إسرائيل"... (مجلة الحرية، دمشق ٣٠ /١٠ /١٩٩٤ ص ١٠).

وتلقى الأردن أرضاً صحراوية قاحلة من أراضي فلسطين العربية، مقابل هذه الأراضي الأردنية التي "ضُمت" أو "أجِّرتْ" مجاناً لِـ"إسرائيل"، وهي التلال الإستراتيجية والأراضي الخصبة والغنية بالينابيع المائية التي أقيمت عليها المستوطنات والمزارع اليهودية .

هذا وتعهد الأردن في الملاحق المرفقة بألا يطبِّق تشريعاته الجمركية على المتصرفين بالأرض أو ضيوفهم أو مستخدميهم، وبدخول رجال الشرطة "الإسرائيلية" بلباسهم الرسمي وأسلحتهم إلى الأراضي الأردنية المؤجرة وعدم تطبيق قوانينه الجنائية في المنطقة.

إن سياسة "تاجير" الأراضي" الواردة في معاهدة "وادي عربة" تؤكد على أن الأردن لم يسترد أراضيه المحتلة كاملة، وإنما استرد بعضها. كما يعني القبول الأردني لهذه المادة، أيضاً تراجعاً عن مبدأ "الأرض مقابل السلام" ومرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية، الذي يدعي النظام العربي الرسمي ومن بينه الأردني بأنها مرجعيته وقاعدته التي ينطلق منها لإقامة "سلام عادل ودائم" و"تطبيع شامل" وفق الصيغة المحددة في القرار ٢٤٢ الآنف الذكر و"مبادرات" القمم العربية... كما يعني هذا الأمر نجاحاً "إسرائيلياً" بانتزاع سابقة من حكومة عربية، يحاول قادة العدو هذه الأيام استثمارها وتكرارها في المفاوضات "العبثية" "الجارية" مع السلطة "الفلسطينية" منذ نحو عقدين من الزمن. وهو ما يؤكد أن ما توصل إليه الأردن أسوأ بكثير مما توصل إليه الرئيس المصري أنور السادات الذي أبرم اتفاقيات "كامب ديفيد"، وأخرج أكبر دولة عربية من دائرة الصراع العربي - الصهيوني.

مفاوضات... وقضم، بلا حدود!..

يعتقد الآباء الأوائل لكيان العدو "الإسرائيلي" أن السبيل الأجدى للحفاظ على مصالح "إسرائيل" هو المراوحة من خلال المراوغة، وإجهاض المبادرات السياسية القائمة بمعظمها على مبدأ تقديم "تنازلات متبادلة"... وهو ما ترجمه رؤساء حكومة الكيان بدءاً بإسحق شامير رئيس الحكومة، الذي شارك بمؤتمر مدريد "للسلام" الذي دعا إلى عقده الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش (الأب) في العام ١٩٩١، بقوله "إنه كان يعتزم التفاوض لعقود..."!.. وانتهاءاً ببنيامين نتنياهو الذي رفع منسوب اللاءات إلى ضرورة الإعتراف "الفلسطيني" و"العربي" الرسمي "بيهودية" الكيان (فقط) من أجل استئناف المفاوضات، التي وصفها "الشريك الفلسطيني" بعد نحو عشرين عاماً من اللقاءات السرية والعلنية، ومن التنازلات المتدحرجة بأنها مفاوضات "عبثية"، ونتيجتها "صفر"، ولم تعطِ للمفاوض "الفلسطيني"، رغم تنازلاته المتدحرجة، ما يبقي له أية قطرة من ماء وجهه!..

ويؤيد ذلك الإعتقاد، الباحث والأستاذ في جامعة تل أبيب ميرون بينبنيشتي، الذي يقول إن "إسرائيل" في الواقع "لا تبحث عن خيارات، فهي ترفض تسوية الدولتين، والدولة الواحدة، وتعمل فعلياً على تكريس الوضع الراهن. فتمعن بتجزئة الفلسطينيين والتهام مساحات واسعة من أرضهم وحرمانهم من السيادة الحقيقية". مؤكداً "أن إسرائيل ترضى بدولة فلسطينية شريطة أن تكون دويلة ومنزوعة السلاح وسماؤها وبواطن ارضها ليست لها... (الجزيرة، ٢٠٠٩/١١/١٩) في حين يرى سكرتير حزب "التجمع الوطني" في فلسطين المحتلة عام ٤٨ السيد جمال دقة، أنه "في ظل كل هذه الوقائع فإن الحديث المستمر عن تبادل الأراضي مجرد

مضيعة للوقت تحاول "إسرائيل" التستر خلفه والسعي من خلاله إلى تطهير الأرض من الفلسطينيين في ظل انشغال الدول العربية بقضاياها"... (الجزيرة نت ٢٠١٣/٥/١٦)

وبناء على قاعدة "القضم والهضم" التدريجي والمتواصل التي اعتمدتها الحركة الصهيونية،

عملت سلطات الإحتلال، ومنذ العام ١٩٦٧ على توسيع "الخاصرات الضيقة" للكيان في مرتفعات الضفة الغربية، وسعت لفرض وقائع ميدانية جديدة على الأرض من خلال زرع وتمدد الكتل والبؤر الإستيطانية السرطانية، والإستيلاء على المرتفعات والمواقع الستراتيجية، ومصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشريف. وقد زاد بناء الجدار العازل الذي يصل طوله إلى اكثر من ٧٨٠ كيلو متراً (أدى لابتلاع نحو٧٣٣ كيلو متراً مربعاً، أي ١٣ % من مساحة الضفة)، وشق الطرق الإلتفافية من عمليات الإستيلاء ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، العامة والخاصة، وتفتيت النسيج الجغرافي والديموغرافي للضفة الغربية المحتلة، بما يعزز ويوسع دائرة السيطرة الصهيونية، ويعيق ويعطل أية إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية الموهومة، ويعمق الأزمات الإقتصادية والحياتية في وجه الشعب الفلسطيني، من أجل دفع شرائح واسعة منه للهجرة...

وقد بلغت المساحات المصادرة من قبل الإحتلال، وبذرائع ومسوغات مختلفة، ٤٠ بالمئة من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وفق ما نشره معهد الأبحاث التطبيقية في القدس – أريج، في الرابع عشر من نيسان / إبريل الماضي. مع العلم أن هذا الرقم لا يشمل الأوامر العسكرية التي أصدرتها سلطات الإحتلال لبناء الجدار الفاصل ولا تلك الخاصة بشق الطرق الإلتفافية، ناهيك عن أن العديد من المستوطنات "الإسرائيلية" قامت على أراضٍ فلسطينية خاصة، وهذه المساحات غير مشمولة بالـ ٤٠ % المذكورة... أي أن الاراضي التي تسيطر عليها سلطات الإحتلال تتخطى هذا الرقم بكثير...

وهـــذه الاراضي هي التي تريـــد حكومة العـــدو إخضاعها لعمليات تبادل بين مناطق ١٩٦٧ و١٩٤٨. وقد ظهرت فكرة "تبادل الأراضي" لأول مرة على الساحة الفلسطينية، في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠ في إطار قمة "كامب ديفيد" التي جمعت السيد ياسر عرفات ورئيس حكومة "إسرائيل" (آنذاك) إيهودا باراك والرئيس الأميركي بيل كلينتون، وما تبعها من مؤتمرات وقمم واجتماعات سرية وعلنية، ووجدت ترجماتها في العديد من الوثائق وأوراق العمل ومشاريع الإتفاقيات والبرامج، وذلك وفقاً لنسب تفاوتت مستوياتها المتنوعة بين ١:٣، و١:٧ و٩: ١ و١:٥٠، ٧:٦، لصالح الكيان "الإسرائيلي"، الذي استند قادته على تفسير النسخة الإنكليزية من القرار ٢٤٢ الداعية لانسحاب القوات "الإسرائيلية" من "أراضٍ محتلة" وليس من "الأراضي" العربية المحتلة. في حين يدعي الطرف الفلسطيني المفاوض، أن تعليمات "الرئاسة الفلسطينية" كانت تقوم على قاعدة ضرورة إقرار المفاوض "الإسرائيلي" بمرجعية الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، أولاً، واحتمال إجراء تبادل أراضي طفيف، ومتساوي بالقيمة والمثل.

وفي مقابل هذه المواقع الستراتيجة العالية القيمة المادية والستراتيجية، "ستتخلى" حكومة العدو عن أراضٍ صحراوية قرب قطاع غزة تستخدم حالياً لطرح النفايات السامة، إضافة الى بعض المدن ذات الكثافة السكانية الفلسطينية كأم الفحم، في محاولة صهيونية لخفض منسوب "القنبلة" الديموغرافية، التي تقلق قادة العدو...

إن سياسة "تبادل الأراضي" تستهدف رسم خط حدودي جديد يستجيب للوقائع الميدانية الجديدة التي فرضها التمدد الإستيطاني السرطاني الصهيوني ومسارت جدار الفصل، والطرق الإلتفافية، ناهيك عن الجسور والأنفاق، ويضمن مصالح مثل الأمن والمياه والموارد الطبيعية والبيئة، إضافة إلى التنمية المستقبلية، وبنفس الوقت يعطل أية إمكانية لاستمرار حياة الشعب الفلسطيني فوق أرضه، ويعوق قيام "الدولة الفلسطينية" الموهومة.

"تبادل الأراضي" في المشاريع ... والوثائق:

وجدت فكرة "تبادل الأراضي" تعبيراتها في الكثير من المقترحات والمشاريع والوثائق والأوراق الأميركية والصهيونية، والتي ساهم في صياغة بعضها قيادات "فلسطينية"، وتقوم على قاعدة تجاوز مضامين ونصوص القرار الدولي الرقم ٢٤٢، وإعادة رسم خطوط الحدود في المنطقة، وخط أخضر جديد وفق رؤية صهيونية مؤيدة ومدعومة من الإدارات الأميركية المتعاقبة، تنطلق من نظرية "ما لنا لنا، وما لكم لنا أيضاً"، يمر من خلف المستوطنات، التي يريدون إكسابها "الشرعية" تحت عنوان "تبادل الإراضي"...

ورغم أن مسألة (الحدود) قد وردت في الفقرة ٢ من البند الخامس في اتفاق "أوسلو" (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) من ضمن قضايا الوضع النهائي التي تشمل: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود) وأنها خاضعة للمفاوضات، فإن الحديث عن "تبادل الأراضي"، قد بدأ عملياً مع التوقيع على معاهدة "وادي عربة"، التي أجازت للعدو استمرار سيطرته على آلاف الدونمات من الأراضي الأردنية المحتلة، تحت خدعة "استئجار الأراضي". ويسعى قادة العدو اليوم لاستثمار ما انتهى إليه الوضع على الجبهة الأردنية، في مفاوضاتهم "العبثية" مع السلطة "الفلسطينية"، التي أغرت تنازلاتها المتدحرجة، وخوار الوضع العربي الرسمي، المفاوض "الإسرائيلي" والراعي الأميركي لطلب المزيد من التنازلات، والإيغال أكثر في عمق المحرمات والمقدسات، التي برزت مؤخراً في الحديث عن مخططات لتقاسم المسجد القدسي الشريف، في مسعى صهيوني لتكرار ما جرى وتمَّ في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل!..

علماً أن الكتل الإستيطانية التي جرى الحديث عن إمكانية تبادلها وطرحت عام ٢٠٠١ كانت تستولي على ما مساحته ١,٦ بالمئة من مساحة الضفة الغربية. أما الآن فقد بلغت مساحة تلك الكتل الإستيطانية الخمس الكبرى، والتي تبدأ من "أم الريحان" شمالاً مروراً بمجمع "أرائيل" و"معالية أدوميم" وسطاً، وانتهاءً بمجمع "غوش عتصيون" الإستيطاني جنوباً،

أصبحت ١٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية"، وذلك باستثناء المستوطنات التي ضمها جدار الفصل المحيط بالقدس...

وثيقة عباس – بيلين، "العودة فكرة خيالية":

لم يـــكن حبر اتفاق "أوسلو" الموقع في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ قد جـــف بعـــد، حين انطلقت مفاوضات ذات طابع سري أيضاً بين فريقين صهيوني و"فلسطيني" يقف على رأسهما محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ويوسي بيلين وزير العمل في حكومة إسحق رابين، بهدف وضع خطة عملية لترجمة اتفاق "أوسلو" على أرض الواقع. وقد عقد الفريقان أكثر من عشرين اجتماعاً على مدى عام ونصف العام من أجل إنجاز الوثيقة التي انتسبت إلى "بيلين – عباس" في الأسبوع الأخير من تشرين الأول / أكتوبر العام ١٩٩٥.

وقد كشف وزير الخارجية السويدي الأسبق المستر ستين أندرسون في مقابلة إذاعية مع راديو جيش العدو الصهيوني أذيعت يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر١٩٩٥م أن "مفاوضات سرّية مكثفة قد جرت بين متفاوضين "إسرائيليين" وآخرين فلسطينيين على مدى أكثر من عام في عدد من العواصم الأوروبية، أدت إلى التوصل إلى اتفاق مبادىء حظي بمباركة القيادتين، وأن تلك المفاوضات قد تُوّجت بصياغة وثيقة تتضمن المبادىء الأساسية للحل النهائي بعلم كل من السيد ياسر عرفات وإسحق رابين الذي كان يريد الإعلان عنها قبل أسابيع قليلة من موعد الإنتخابات "الإسرائيلية" لتكون أساساً لبرنامجه الإنتخابي في حزيران / يونيو ١٩٩٦م"؛ غير أن الرصاصات التي عاجلته عند اغتياله الذي وقع بعد اثنـي عشر يوماً فقط من تاريخ إنجاز الوثيقة (١٩٩٥/١١/٥م) أدى إلى إبقاء ملفها السرّي مغلقاً، إلى أن تسلّمه خلفه شيمون بيريز الذي آثر الإحتفاظ بسرية الوثيقة وعدم الكشف عنها في حينه لأسباب إنتخابية.

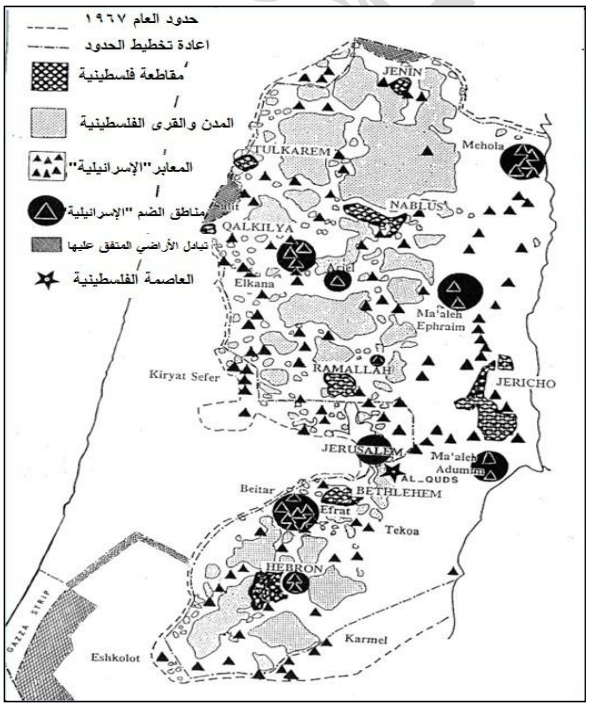

إلا أن صحيفة هآرتس، في عددها الصادر يوم ٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٦ أماطت اللثام عن تلك اللقاءات السرية، وكشفت عن هوية المتفاوضين وما توصلوا إليه في الوثيقة المذكورة. واقتطفت من الوثيقة فقرة هامة تتحدث عن (إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح لها وضع الفاتيكان)، مضيفة عنصراً إنتخابياً مثيراً في الحملة الدعائية الإنتخابية المثيرة التي كانت محتدمة في الكيان الصهيوني آنذاك... وأوجدت

حالة من البلبلة والإنقسام في صفوف القوى والفصائل والهيئات الفلسطينية.

تتكون الوثيقة من سبع عشرة صفحة، إضافة إلى ثلاثة ملاحق تتضمن خمس خرائط بيانية تفصيلية بالتعديلات التي تقترحها على حدود العام ١٩٦٧م، وعلى حدود بلدية القدس الكبرى وخارطة تتعلق بالمستوطنات ذات الكثافة السكانية، وأخرى بمصادر المياه المشتركة.

وبشأن القدس، يشير النص إلى أنه سيصار إلى توسيع حدود المدينة الكبرى لتشمل: (أبو ديس والعيزرية وسلوان). وتستطيع "السلطة الفلسطينية" فيما بعد أن تتخذ من الأحياء الجديدة المستحدثة عاصمة ومركزاً إدارياً لها يصبح اسمها : القدس (AL-QUDS) بالعربية واللاتينية وليس (Jerusalem) ، بينما تسمى بقية أنحاء المدينة القديمة بحدودها البلدية القائمة حالياً "أورشليم" (JERUSALEM) منعاً لأي التباس، ويعترف بها كعاصمة أبدية لـ"إسرائيل"...

أما فيما يتعـــــلق بالأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، فيرفع عليها أحـــــد

العلمين الفلسطيني أو الأردني (وفق ما يتفق عليه الطرفان) وتبقى مفتوحة للجميع.

تبادل أراضي غير متساوي: كما تؤكد الوثيقة على أن المستوطنات ذات الكثافة السكانية (وتشكل حوالي٢٠%من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧) سيتم ضمها نهائياً لِـ"إسرائيل" ومبادلتها بأراضٍ - دون شرط التساوي بالمساحة- من المناطق ذات التداخل الجغرافي والطبيعة السكانية.

وهذا التبادل للأراضي، والذي لن يكون بالضرورة متساوياً ينطبق على منطقتي (حلوق هاوتسه)، الواقعة شمالي النقب وغير المأهولة بالسكان، والتي يمكن ضمها لأراضي السلطة للمساعدة على توسيع الرقعة المحاذية لقطاع غزة المكتظ بالسكان، وكذلك منطقة مثلث أم الفحم مقابل بعض المستوطنات ذات الكثافة السكانية التي ستضم للكيان، خاصة تلك التي تضم تجمعات قريبة من الخط الأخضر. وينطبق هذا الضم على مستوطنات: أريئيل، معاليه أدوميم، إفرات، معاليه إفرايم، جفعات زئيف، بيت إيل، غوش عتسيون ، وكريات أربع.

وتخضع المستوطنات الواقعة في منطقة الأغوار، والمدرجة في خانة الكثافة السكانية الأقل، والتي ستوضع تحت السيادة "الإسرائيلية" خلال فترة اختبار النوايا، فإنه يحظر على أي فلسطيني استعمال طرقها الإلتفافية طيلة المدة المذكورة بحدها الأقصى، ويعاد السماح باستعمالها من قبل الفلسطينيين في نهاية المدة المشار إليها. كما يحظر على السلطة الفلسطينية اتخاذ أي إجراء من طرف واحد يحول دون تطورها الديمغرافي أو السكني أو العمراني عقب انتقال السيادة عليها للسلطة الفلسطينية!..

كما وتسقط الوثيقة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتدعو المجتمع الدولي لإنشاء مؤسسة دولية بديلة لوكالة "الأنروا" لتتولى عملية (توطين) و"تأهيل اللاجئين والنازحين

وتأمين استيعابهم في دول وأماكن إقامتهم الحالية، والعمل على تطوير أوضاعهم الحياتية والإجتماعية، وامتصاص أعدادهم في الحياة اليومية للمجتمعات التي يعيشون في محيطها"... وتؤكد الوثيقة على أن الكيان "غير ملزم بمبدأ حقهم (اللاجئين) في العودة".

وتمنح الوثيقة "السلطة الفلسطينية" الحق بإصدار "تصاريح الدخول المؤقتة وتأشيرات الزيارة اللازمة لهؤلاء (اللاجئين) بغرض زيارة ذويهم المقيمين، شريطة أن لا يمنح هؤلاء حق المواطنة في حـــــدود أرض السلطة، وإنما يحق منحهم حق الإقـــــامة المؤقتة المحدودة التي تُمنح للزوار من

الرعايا الأجانب .

أما الدولة الفلسطينية "الموعودة" على ما يتبقى من أرض فلسطينية، فستكون "منزوعة السلاح"، وتتمتع بمواصفات "تتطابق مع تلك التي يتمتع بها الفاتيكان، أو تلك التي تتمتع بها كوستاريكا".

وليس آخراً فإن الوثيقة تسجل أن "الجانب الفلسطيني (يقر) بأن العودة إلى حدود عـام ١٩٦٧م هي فكرة خيالية ملغاة، كما أنه يقر بإسقاط طلبه القاضي بإخلاء الأحياء اليهودية في شرقي القدس مقابل أن يحصل على إدارة محلية لمواطنيه في الضواحي العربية منهـا".

قمة "كامب ديفيد" إنسحاب من أراضٍ محتلة:

نظم الرئيس الأميركي (الأسبق) بيل كلينتون لقـــاء قمة في منتجـع " كامب ديفيد" بين رئيس حكومة العدو إيهودا باراك، ورئيس "السلطة الفلسطينية" السيد ياسر عرفات من ١١ إلى ٢٥ تموز / يوليو ٢٠٠٠، في محاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق شامل قبل انتهاء ولايته. وخلال هذه الجولة من المفاوضات تطابقت المواقف الأميركية والصهيونية على أن تقوم "التسوية" على ركيزتين: الأولى، تفسير القرار ٢٤٢ باعتبار الإنسحاب المترتب على الجانب "الإسرائيلي" هو انسحاب من أراضٍ محتلة وليس من كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧... وقد تضمن العرض "الإسرائيلي" الذى طرحه باراك، "تبادل أراضي" بنسبة ١:٩، وضم القدس الشرقية والكتل الإستيطانية وساحل البحر الميت ومعظم وادي الأردن، والتي تشكل ١٥% من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وأن تعطى "السلطة الفلسطينية" ٩٦% مما تبقى من الأراضى المحتلة اي نحو ٨٠% ...

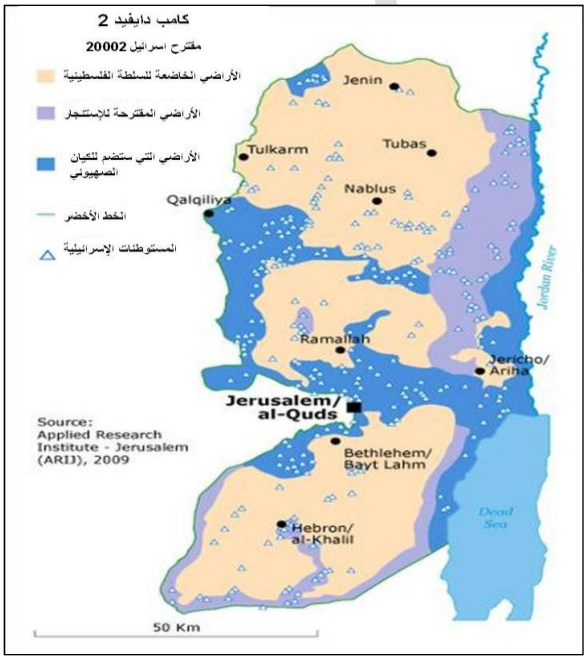

كذلك عرض الوفد الصهيوني بقاء ٦٩ مستوطنة يعيش فيها ٨٥% من المستعمرين داخل "الدولة الفلسطينية"، وفى ظل حماية "إسرائيلية"، وهو ما يعني أن تلك الدولة ستكون مقسمة إلى أجزاء أربعة تفصلها المستعمرات... علماً بأن عدد المستعمرين آنذاك كان ٢٠٠ ألف مستعمر، وترتبط بتلك الأجزاء بطرق التفافية وأنفاق تسيطر عليها "إسرائيل"، التي تشرف أيضاً على حدود وأجواء ومواني‌ء "الدولة الفلسطينية"، بالإضافة إلى مصادر المياه... كما تضم القدس الشرقية نهائياً وتعطي "السلطة الفلسطينية" سلطة غير سيادية على سطح المسجد الأقصى ولا يمتد ذلك إلى ما أسفله.

ولا بد من الإشارة إلى أن كل ما سبق لا يعد اتفاقاً نهائياً، ولكنه مجرد إطار يتم التفاوض حوله، تمهيداً لتوقيع اتفاق نهائي فيما بعد. ورغم ذلك طالب الطرفان الأميركي و"الإسرائيلي" الجانب "الفلسطيني" بإصدار بيان رسمي بالإعتراف بانتهاء الصراع الفلسطيني ـ "الإسرائيلي"، وأنه لا توجد مطالب أخرى فى المستقبل. الأمر الذي رفضه المفاوض "الفلسطيني" مشدداً على ضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي بعد إتمام التفاوض على هذه العروض الشفوية. ولكن كلينتون وباراك أصرا إما على قبول العرض أو رفضه فوراً. كما أصرا على مجرد إعلان مشترك يكون مقدمة لمفاوضات أخرى. فوصل اللقاء إلى طريق مسدود!..

مقترحات الرئيس كلينتون: تبادل أراضي... وتوطين اللاجئين:

بعد نحو خمسة أشهر من فشل قمة "كامب ديفيد" أعاد الرئيس الأميركي بيل كلينتون طرح سلة مقترحات جديدة، تشمل قضايا الحل النهائي، ويستند المبدأ الرئيسي فيها على ضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني – "الإسرائيلي"، والإعتراف بانتهاء مطالب الطرفين تجاه بعضهما البعض.

وتقوم هذه المقترحات على مبدأ "تبادل الأراضي" الذي يضمن بقاء المستوطنات، على أن يُضم إلى شريط غزة بديل للأراضي المقتطعة من الضفة (٦% من المساحة المتبقية)، مع عمل ترتيبات خاصة لممرات آمنة ودائمة، و بقاء حوالي ٨٠% من المستوطنين الصهاينة داخل الأراضي الفلسطينية. واحتفاظ بالمناطق الحدودية مع الأردن... إضافة لاحتفاظ "إسرائيل" بثلاث محطات إنذار مبكر بالضفة الغربية لمدة عشر سنوات، ومخازن للطواريء في عدد من النقاط بسهل الأردن؛ كما يدعو المقترح الأميركي إلى أن تكون "الدولة الفلسطينية" غير مسلحة.

أما بخصوص اللاجئين فتوصي الولايات المتحدة الأميركية بتوطين اللاجئين في "الدولة الفلسطينية" بالمناطق التي ستصبح تحت سيطرة السلطة، أو في دولة مضيفة، أو في طرف ثالث، أو داخل الكيان "الإسرائيلي" بما يتماشى مع السياسة "الإسرائيلية".

ويحدد الإتفاق النهائي أسلوب تنفيذ هذا الحق بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين. والمواقع الخمس المحتملة للاجئين هي: دولة فلسطين، ومناطق من "إسرائيل" تنتقل إلى فلسطين ضمن "تبادل الأراضي"، وإعادة التوطين في الدولة المضيفة، وفي دولة ثالثة، والتوطين داخل الكيان...

وبشأن القدس يشير المقترح الأميركي إلى تحكم الكيان "الإسرائيلي" في الجزء اليهودي، بما في ذلك الحائط الغربي، وممر في الجزء الأرمني يؤدي إلى بوابة يافا ثم إلى الحائط، ويستعيد الفلسطينيون السيادة على المناطق المسلمة والمسيحية وجزء من الحي الأرمني، كما يدعو المقترح إلى سيادة الكيان على جبل الزيتون ومدينة داود، كذلك تتواجد قوة أمن دولية للمساعدة في الإشراف على النظام بالمدينة وعلى منطقة الحرم.

مقترحات شارون: دولة على ٤٢% من الأرض:

انطلق إرئيل شارون الذي خلف رئاسة الحكومة من إيهودا باراك في العام ٢٠٠١،كغيره من قادة الحركة الصهيونية من ضرورة العمل على احتلال المزيد من الأرض، واستقدام المزيد من المستوطنين، بغية فرض وقائع جديدة في الميدان تعزز وجود الكيان جغرافياً وديموغرافياً في هذه المنطقة، ويدعو الجميع لتحقيق هذه الغايات، بقوله: "جميعنا يجب أن يتحرّك، أن يركض، يجب أن نستولي على مزيد من التلال، يجب أن نوسّع بقعة الأرض التي نعيش عليها. فكل ما بين أيدينا لنا، وما ليس بأيدينا يصبح لهم"!.. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة)

ويرى شارون عدم البدء بالتفاوض مع "السلطة الفلسطينية" إلا بعد توقف الإنتفاضة التي اندلعت في العام ٢٠٠٠، بعد تدنيسه لباحات المسجد الأقصى، ويقترح الآتي:

١- أن تقوم "الدولة الفلسطينية" على ٤٢% من أراضي الضفة الغربية وعلى مراحل، مع ضم باقي الأراضي لِـ"إسرائيل"، وأن يتم تحقيق التواصل بين "الكانتونات" الفلسطينية من خلال حفر نفق يربط بين رام الله ونابلس.

٢. بقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية للكيان، وعدم التباحث بشأنها.

٣. الأمن:

أ. الحفاظ على وادي الأردن، وكذلك المناطق الأمنية الحيوية، خاضعة للسيادة "الإسرائيلية".

ب. أن تكون الدولة "الفلسطينية" المقترحة منزوعة السلاح.

٤. الإبقاء على كافة المستوطنات، واستمرار توسيعها لاستيعاب التزايد في السكان.

٥. عدم مناقشة أي اقتراح يتناول حق اللاجئين في العودة إلى الأراضي "الإسرائيلية".

٦. الإحتفاظ بالمنافذ والمعابر تحت السيطرة "الإسرائيلية" من أجل تحقيق أمن الكيان.

أيالون – نسيبة: تبادل أراضي... ولا عودة:

في السابع والعشرين من تموز / يوليو العام ٢٠٠٢، خرجت من الظلمات إلى النور "خطة الهدف" التي تنتسب في مرجعيتها إلى "صانعيها": عامي أيالون رئيس جهاز الإستخبارات العسكرية "الإسرائيلية" (الشاباك) السابق، وسري نسيبة مسؤول ملف القدس (في منظمة التحرير الفلسطينية). ووقع عليها (كما أُعلن) ما يقارب ٧٠٠ شخص من كل محافظات الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧...

وقد تضمنت وثيقة "أيالون – نسيبة" اعترافاً واضحاً بالكيان الصهيوني "دولة للشعب اليهودي"... وأقرت مبدأ "تبادل الأراضي". واشترطت على "أن يكون قائماً على تبادل متساوٍ للأراضي "١-١" ليتماشى مع الحاجات الحيوية للطرفين بما فى ذلك الأمن، التواصل الأرضي بالإضافة إلى الإعتبارات الديموغرافية، كما أنه سيكون للدولة الفلسطينية اتصال بين منطقتيها الجغرافيتين الضفة وقطاع غزة"...

وأسقطت "الوثيقة" بشكل واضح وصريح حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عـــــام ١٩٤٨. ودعت المجتمع الـــــدولي "لتأسيس ودعـــم صندوق دولى خـــاص

لتعويض اللاجئين الفلسطينيين لتحسين أحوال اللاجئين الذين يرغبون فى البقاء فى مواطن إقامتهم، أو الذين يرغبون بالهجرة لدولة ثالثة، على أن "يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى الدولة الفلسطينية فقط".

أما مدينة القدس فستكون "مفتوحة وعاصمة للدولتين مع ضمان الحرية الدينية والإمكانية الكاملة للوصول إلى الأماكن المقدسة للجميع". وأشارت إلى أن "الأحياء العربية في القدس يجب أن تخضع للسيادة الفلسطينية، فيما تخضع الأحياء اليهودية للسيادة "الإسرائيلية". وأنه لن يمارس أي من الطرفين سيادة على الأماكن المقدسة. وتقوم الدولة الفلسطينية بالوصاية على الحرم الشريف لصالح المسلمين، بينما تتولى "إسرائيل" الوصاية على الحائط الغربى لصالح الشعب اليهودي".

وفيما يخص "الدولة الفلسطينية"، فتقول الخطة أنها ستكون "منزوعة السلاح ويضمن المجتمع الدولى أمنها واستقلالها"... وحول إنهاء الصراع جاء فى "خطة الهدف"، أنه "بعد التنفيذ الكامل ستنتهي جميع المطالبات من كلا الطرفين وينتهي الصراع "الإسرائيلي" - الفلسطيني"!..

وبذلك تكون خطة "أيالون – نسيبة" قد سجلت أول موافقة وتوقيع فلسطيني "رسمي" على "تبادل الأراضي"، وفتحت المجال أيضاً أمام سياسة تبادل الأراضي المأهولة بالسكان.

عبد ربه – بيلين: "وثيقة جنيف" وإسقاط حق العودة:

شهدت مدينة جنيف في مطلع تشرين الأول / أكتوبر من العام ٢٠٠٣ حفل توقيع "وثيقة جنيف" التي توصل إليها ياسر عبدربه وزير الإعلام الفلسطيني الأسبق ويوسي بيلين وزير العدل "الإسرائيلي" السابق، بحضور حوالي ٧٠٠ شخصية جاؤوا من مختلف أنحاء العالم، على رأسهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر. وكانت هذه الوثيقة نتيجة مفاوضات طويلة امتدت لأكثر من عامين بين فريقين "فلسطيني" بمباركة "سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود" الضمنية، و"إسرائيلي"، بهدف وضع الخطوط الأساسية لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية،

وأخطر ما في هذه الوثيقة هو إسقاطها حق عودة اللاجئين لأكثر من خمسة ملايين فلسطيني، مقابل قيام "دولة فلسطينية" منزوعة السلاح وبسيادة منقوصة على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وبقاء المعابر إلى هذه الدولة تحت إشراف قوات متعددة الجنسيات، وكذلك الحرم القدسي الشريف .

كما تضمنت الوثيقة عدداً من القضايا الشائكة مثل: المستوطنات، الحدود، اللاجئين، القدس والمعتقلين .

ففيما يخص المستوطنات نصَّت الوثيقة على: أن "ينقل المستوطنون المقيمون في أراضٍ تشملها السيادة الفلسطينية إلى "إسرائيل". وتسلم الأبنية والبنى التحتية كما هي إلى الدولة الفلسطينية. واستنادًا إلى الخريطة سيتم إخلاء غالبية المستوطنات (حوالي ١٦٠ مستوطنة تضم نحو ٢٣٠ ألف نسمة) باستثناء تلك التي يشملها مجمع "غوش عتصيون" جنوب القدس وبعض المستوطنات في محيط القدس الشرقية أو عند حدود الأراضي "الإسرائيلية" .

وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين قالت الوثيقة: يعترف الطرفان "بضرورة التوصل إلى اتفاق متبادل حول قضية اللاجئين"، لكن من دون أن يأتيا على ذكر "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم خلال الحرب العربية – "الإسرائيلية" الأولى العام ١٩٤٨، وأبنائهم أي نحو ٤ ملايين شخص. ويمكن للاجئين الإقامة في "الدولة الفلسطينية" الموعودة، أو في بلد آخر. وقد يتمكن البعض منهم من العودة إلى الكيان الغاصب، المؤهل وحده تحديد عددهم الذي سيكون ضئيلاً في أية حال من الأحوال (ويعتبر المهندس "الإسرائيلي" الرئيس لهذه الخطة يوسي بيلين أن عددهم لن يتجاوز ٣٠ ألفاً)

وعن قضية (القدس) قالت الوثيقة: تكون عاصمة "إسرائيل" وعاصمة "الدولة الفلسطينية"، "في القطاع الذي يمارس كل واحد منهما السيادة عليه في القدس". وتفيد الخرائط أن "السلطة الفلسطينية" ستمارس السيادة على القدس القديمة الواقعة في شرقي المدينة باستثناء الحي اليهودي وحائط البراق. وكل الأحياء الإستيطانية تقريبًا التي أنشئت منذ العام ١٩٦٧ في القدس الشرقية ستكون مشمولة بالسيادة "الإسرائيلية". أما الحرم القدسي فسيكون تحت السيادة الفلسطينية مع حرية وصول كل الديانات الأخرى إليه تحت إشراف قوة دولية،

لكن اليهود لن يتمكنوا من الصلاة في هذا المكان الذي يطلقون عليه إسم "جبل الهيكل". ولن يسمح بأعمال تنقيب عن الآثار في هذا الموقع من دون موافقة الطرفين .

وعن الحدود أفادت الوثيقة أنه: يستند ترسيم الحدود إلى خط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧. واستناداً إلى خريطة مضمنة في الإتفاق يحصل الفلسطينيون على ٥٩,٧% تقريبًا من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ (بينها قطاع غزة بكامله). وفي مقابل نسبة ٥٢% المتبقية الواقعة في الضفة الغربية يحصل الفلسطينيون على مساحة موازية من الأراضي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

وبشأن قضية المعتقلين قالت الوثيقة: أن كل الفلسطينيين الذين سجنوا قبل أيار / مايو ١٩٩٤ لأعمال مرتبطة (بالصراع) سيفرج عنهم فوراً، فضلاً عن كل الأطفال والنساء والسجناء الذين يعانون من وضع صحي سيىء. أما الفلسطينيون الذين سجنوا بعد أيار / مايو ١٩٩٤ فسيفرج عنهم في الأشهر الـ١٨ التي تلي دخول الإتفاق حيز التنفيذ؛ إلا في "حالات إستثنائية" لا يحددها الإتفاق .

وثيقة هرتسليا ٢٠٠٨: "تبادل الأراضي" وسيلة لحل النزاعات الإقليمية :

في إطار لقاءاته السنوية، التي يعقدها مؤتمر هرتسليا للأمن القومي، منذ هزيمة الكيان في لبنان في الخامس والعشرين من أيار / مايو ٢٠٠٠، للبحث في مسائل الأمن القومي والتحديات المصيرية التي تواجه الكيان، واستخلاص الدروس والعبر، ووضع الخطط وبرامج العمل، التأم مؤتمره الثامن في العام ٢٠٠٨، بحضور عشرات المفكرين من صهاينة وأصدقائهم للبحث في عنوان محدد يتعلق بمسألة "تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها".

وقد وضعت "ورقة العمل" التي قدمت للمؤتمر، إطاراً للبحث ينطلق من قاعدة أساس عنوانها يشير إلى أن "إسرائيل" تريد إجراء تبادل أراضي مع الدول العربية بشكل جماعي، على نحو يضمن إبقاء سيطرتها على المناطق الأكثر استراتيجية في هضبة الجولان؛ فضلاً عن المستوطنات الإستراتيجية، وأحواض المياه، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ والتخلص من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وكل ذلك من خلال التبادل في الأراضي بين مختلف دول المنطقة.

وتعتمد المقترحات "الإسرائيلية" في كثير من جوانبها على اتفاق عباس - بيلين الذي أبرمه السيد محمود عباس قبل توليه منصب رئيس السلطة، وكذلك على "وثيقة جنيف" التي أبرمها، يوسي بيلين وياسر عبدربه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو حليف وثيق للرئيسين ياسر عرفات ومحمود عباس. وتقوم سياسة "تبادل الأراضي" المتعددة الأطراف وفق الرؤية التالية:

- بين الكيان و"السلطة الفلسطينية":

أُقترح أن يقوم الكيان بضم كتل إستيطانية مقابل أراضٍ (داخل / أو على امتداد "الخط الأخضر") تنقل إلى "الدولة الفلسطينية". وقد وجدت هذه الفكرة تعبيراً لها في اقتراح رئيس الحكومة إيهودا باراك سنة ٢٠٠٠، واقتراح الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وفي "مبادرة جنيف" و"خطة الهدف" (أيالون ـ نسيبة) التي لم تستبعد صيغتها نقل مناطق مأهولة .

وتتراوح نسبة "تبادل الأراضي" في هذه المقترحات بين ١=١ و ٣=١ و ٧=٦ لصالح الكيان الغاصب، علماً أن هناك موافقة "فلسطينية" على مباديء "مبادرة جنيف" واستعداد "إسرائيلي" لبحث الموضوع. وتشمل الأراضي المقترحة للضم والتبادل ما يلي:

- ضم "كتل إستيطانية" إلى الكيان مقابل أراضٍ في منطقة "حلوتسا" في النقب - (وثيقة بيلين ـ أبو مازن)...

- ضم "كتل إستيطانية" إلى الكيان مقابل نقل مناطق مأهولة بمواطنين فلسطينيين داخل الكيان، تقع على تخوم "الخط الأخضر"، وعلى مقربة من شمال الضفة الغربية، إلى "السلطة الفلسطينية". وهي خطة "أم الفحم أولاً" التي طرحها إفرايم سنيه ومحافل أخرى من حزب "العمل"، ثم تبناها حزب "يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا") برئاسة أفيغدور ليبرمان، وقد بحثت هذه الخطة من جانب جميع رؤساء الحكومات "الإسرائيلية" خلال العقد الأخير. أما الهدف القابع خلف هذه الفكرة فهو تقليص عدد السكان غير اليهود (المقصود الفلسطينيين) في الكيان الغاصب. وهذه المقترحات تحظى بتأييد متزايد في صفوف الصهاينة، ناهيك عن انفتاح معين تجاهها في أوساط "عربية" و"فلسطينية" رسمية مختلفة .

- تبادل ثلاثي بين الكيان ومصر و"السلطة":

تستهدف هذه الخطة زيادة هامش المرونة في رسم الحدود عن طريق إشراك دولة ثالثة (مصر) ملتزمة بمعاهدة "كامب ديفيد" مع الكيان، ولا يوجد لها نزاع إقليمي معه. ويقضي هذا الإقتراح بأن تقوم مصر بنقل أراضٍ (بين قطاع غزة ومدينة العريش) إلى "السلطة الفلسطينية"، مقابل أن يضم الكيان إليه تجمعات إستيطانية وأراضٍ في منطقة غور الأردن وجنوب شرق الضفة الغربية (خطة بن آرييه - آيلاند). وقد رفضت هذه الخطة من جانب مصر، غير أن سياسيين أوروبيين و

فلسطينيين ومسؤولين أميركيين أبدوا اهتماماً بإمكانيات تنفيذها.

- إقتراحات لتبادل أراضٍ في إطار متعدد الأطراف بين الكيان وسوريا ودول أخرى:
اصطدم هذا الطرح بمطلب سوريا الثابت في أن يستند أي اتفاق إلى انسحاب قوات الإحتلال الصهيوني إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، وبالتالي تعرقلت المساعي في هذا الإتجاه حتى الآن...

وتنطلق فكرة "تعدد اللاعبين" في المفاوضات، من قناعة أميركية بأن ذلك يوسع هامش المناورة في مجال تبادل الأراضي، وقد يوجد اهتماماً والتزاماً لدى جميع أطراف "الإتفاق" التي توجد لكل منها رؤية مختلفة.

خطة جورج ميتشل: "التسوية المؤقتة":

تنطلق خطة المبعوث الأميركي الخاص بعملية السلام جورج ميتشل، التي حملها إلى المنطقة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩، من "برغماتية" الإدارة الأميركية، التي وصفتها صحيفة هآرتس بأنها "سياسة الدكان التي تخصص رفاً للعراق وآخر للملف النووي الإيراني"... ونضيف: وثالث للملف الفلسطيني، وكلها بإشراف بائع واحد هو "إسرائيل"، الحليف الإستراتيجي الأول لصاحب الدكان.

وتستند خطة ميتشل إلى مضامين الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي باراك أوباما في جامعة القاهرة. وتشتمل الخطة على العناصر والبنود التالية:

على الصعيد الفلسطيني: "التخلي عن الأعمال والتصريحات المسيئة، إلى جانب توسيع دور القوى الأمنية وتحسين أدائها". ومعنى هذه الجملة أن على الفلسطينيين وقف كل أعمال المقاومة ضد "إسرائيل"، والإمتناع عن إعلام الرأي العام العالمي بالمجازر والإعتقالات التي تحولت إلى خبز يومي على طول أراضي فلسطين المحتلة... بل أكثر من ذلك، يريد جورج ميتشل من "السلطة الفلسطينية" الإسهام غير المباشر في تلك المجازر، عن طريق قمع عمليات المقاومة وكل التحركات المواجهة للقوات الصهيونية. هذا، في وقت ستبقى فيه السيطرة العسكرية والأمنية على الضفة الغربية وغزة لتلك القوات التي تستعد، من جهة أخرى، إلى ممارسة " التطهير العرقي" بإفراغ أراضي ١٩٤٨ من فلسطينييها.

وتـــدعو الخطة لترسيم الحدود بين الكيان الصهيوني و"الـــدولة الفلسطينية" المؤجلة التطبيق

خلال مدة أقصاها عشرة أشهر... وبعد ذلك يصبح من حق الكيان مواصلة الإستيطان في المناطق التي سيحصل عليها في ضوء عملية الترسيم،

كما ينص الإقتراح الأميركي أيضاً، على استئناف المفاوضات بين الجانبين "الإسرائيلي" والفلسطيني فور قبول الجانبين هذا الإقتراح، مع تأجيل ملفات القدس واللاجئين وغيرهما من المسائل التي توصف بالصعبة والمعقدة. علماً أن الإقتراح الأميركي مرفق بخارطة تحتوي على أنفاق وجسور تربط بعض مناطق الدولة "العتيدة"... وأن عملية ترسيم الحدود تشمل الترتيبات الأمنية بين الطرفين،

على الصعيد "الإسرائيلي": "تجميد مؤقت لبناء المستوطنات، مع تسهيل الحركة الإقتصادية في المناطق التي تشرف عليها السلطة الفلسطينية". وكلمة "مؤقت" تعني أنه

سيكون بمقدور "إسرائيل" الحصول على موافقة واشنطن، لاحقاً، لإعادة تنظيم استيلائها على أراضي فلسطينية جديدة، خاصة وأن مصير المستوطنات الموجودة حالياً داخل الضفة الغربية غير مطروح على بساط البحث.

<u>على الصعيد العربي:</u> تشريع وتسريع عمليات التطبيع الشامل مع النظام العربي الرسمي، والعمل على "فتح مكاتب تجارية عربية في "إسرائيل"، على الأقل". وقد بادرت قطر والمغرب إلى إعادة علاقاتهما الإقتصادية التي قطعت (؟) إبان العدوان الأخير على غزة. كما يكثر الحديث عن احتمالات توسع التبادل التجاري والمكاتب التجارية لتشمل حكومات عربية جديدة ترى في الكيان الصهيوني ملاذاً لها للدفاع عن بقائها واستمراريتها، أو لتوجيه ضربة إلى "أعدائها" عندما تحين الفرصة لذلك. والتطبيع "التجاري" أقل صعوبة بالنسبة لتلك الحكومات، خاصة وأن المطلوب في الوقت الحاضر هو "فتح مكاتب تجارية عربية في إسرائيل" وليس، بالضرورة، فتح مكاتب "إسرائيلية" في البلدان العربية. مما يعني أن الأمر ممكن أن يتم دون إعلان وبالتالي دون مشاكل وكشفت موازنة العام ٢٠١٤ أن الكيان الصهيوني وسع من دائرة علاقاته مع الدول العربية، بافتتاح أقنية اتصال وتواصل مع دولة عربية خليجية لم يذكر إسمها في مشروع الموازنة، لعدم إحراجها راهناً...

ومما لا شك فيه فإن الإقتراح الأميركي يعزز الموقف "الإسرائيلي" الذي طرحه بنيامين نتنياهو (آنذاك) والقاضي بوقف الإستيطان في الضفة، والإستمرار في الإستيطان بمدينة القدس... وقال مسؤول أميركي أن جورج ميتشل يؤمن بأنه في نهاية العشرة أشهر المقترحة ستكون الأوضاع في الساحة الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط أكثر وضوحاً، بعدها تتوفر الفرصة للإنتقال إلى المرحلة الثانية المتعلقة بمناقشة المسائل الصعبة، ومن خلال سياسة المراحل المستندة إلى ترتيب الأولويات للمسائل التي سيتم طرحها على طاولة التفاوض بدءاً بالأسهل والإنتقال إلى الأصعب. وأضاف المسؤول الأميركي أن "إسرائيل" تدعم بقوة الإقتراح الأميركي، الذي تحركت واشنطن لكسب تأييد الدول العربية له، ودفعها الى العمل على إقناع "السلطة الفلسطينية" بقبوله والإتجاه فوراً إلى طاولة التفاوض... (٢٩ / ١١ / ٢٠٠٩ فلسطين اليوم)

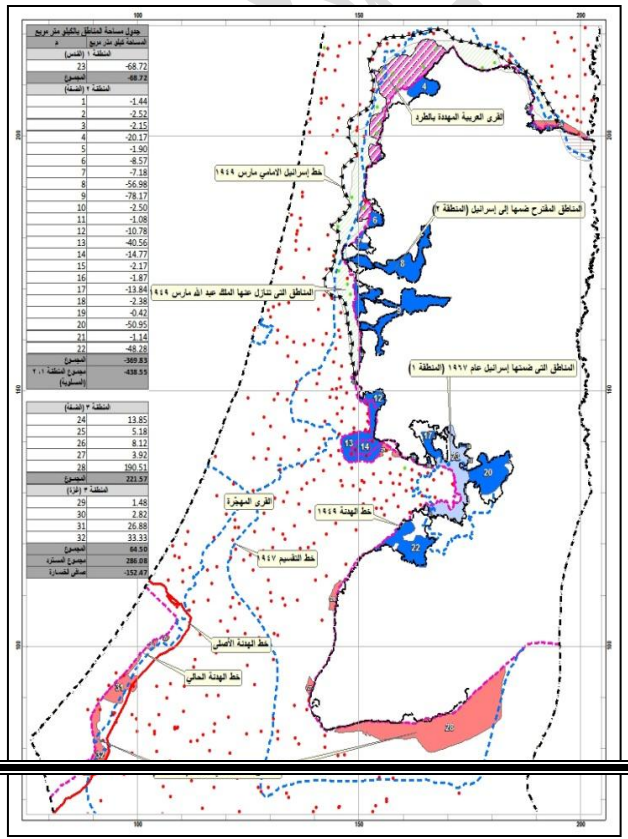

خطة أولمرت ٢٠٠٩: مسار الجدار حدود الكيان:

يقوم مشروع إيهود أولمرت الذي أطلقه في العام ٢٠٠٩، وقيل أن رئيس "السلطة" السيد محمود عباس قد وافق عليه، على قاعدة مصادرة الأراضي الفلسطينية المحصورة بين

جدار الفصل العنصري وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ بما فيها القدس الشرقية. أي أنه يعتبر حدود كيانه الجديدة هى مسار جدار الفصل العنصري. (أنظر الخريطة). وهذا يعنى ضم ٣٦٩،٨٣٠ دونماً من أراضي الضفة الغربية إلى الكيان بجانب ضم ٦٨،٧٢٠ دونم إلى القدس العربية الذى صدر به قانون "إسرائيلي" في حزيران / يونيو ١٩٦٧، بما مجموعه ٤٣٨،٥٥٠ دونماً .

ومن المفارقات التاريخية أن الكيان بهذا يريد توسيع المنطقة التى تنازل عنها ملك الأردن عبدالله (الأول) في المثلث في آذار / مارس ١٩٤٩ للصهاينة، تحت التهديد باحتلال كامل الضفة الغربية.

وبموجب هذا التنازل أصبحت هذه المساحة والمقدرة بـ ٣٧٥،٠٠٠ دونماً و٧٠ قرية، وعدد سكانها حوالي ١٠٠،٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٩ تحت سلطة الإحتلال. وقد تحولت هذه المنطقة فيما بعد إلى كابوس "ديموغرافي"... وتسعى اليوم للتخلص منها عبر سياسة "تبادل الأراضي".

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا يقدم الكيان مقابل هذا السخاء "العربي" بسياسة "تبادل الأراضي"؟. إنه يعرض توسيعاً لمساحة الضفة في قضاء الخليل بمساحة ١٩٠،٠٠٠ دونم (رقم ٢٨ في الخريطة) في أرضٍ كانت ولا تزال وستبقى جرداء. ولا توجد فيها إلا قرية عربية غير معترف بها "إسرائيلياً" وهى عتير/ أم الحيران. وليس فيها ماء ولا تشاطيء البحر الميت.

أما في الجهة الغربية من قضاء الخليل، فيعرض الكيان (وفق المخطط المرسوم) توسعاً في القضاء بمساحة ١٢،٠٠٠ دونم، في أرضٍ جرداء أيضاً، بحيث لا تتأثر أي من المستوطنات الصهيونية ولا يشعر المستوطنون اليهود في تلك المنطقة بأى تغيير.

أما الخط المقترح حول القدس واللطرون، فهو ثاني محاولة لاقتناص أرض عربية. الأولى تمت أيضاً بنجاح عام ١٩٤٩ عندما حرَّك (وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق) موشي دايان خط الهدنة ليشمل غرب القدس وبيت صفافا وأراضي الولجة وخط سكة حديد يافا – القدس. والثانية المقترحة الآن لخلق القدس اليهودية الكبرى .

أما في غزة فإن خط الهدنة الحقيقي الذي وقعَّت عليه مصر في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٩ (المبين على الخريطة) يعطي القطاع مساحة ٥٥٥ كم٢ أي بزيادة ٢٠٠ كم٢ عن المساحة الحالية.

إلا أن هذه المساحة تقلصت في ضوء إبرام اتفاق سرّي مع الحكومة المصرية بإسم "إتفاقية التعايش" تم التوقيع عليها في شباط / فبراير ١٩٥٠، وذلك بادعاء المحافظة على الأمن... وبموجبها تزحزح خط الهدنة إلى الداخل في مكانه الحالي. والغريب أن اتفاقية "التعايش" تنص على أن اتفاقية الهدنة الأصلية لا تتأثر بهذه الإتفاقية المؤقتة ولكن لم تتم المطالبة على الإطلاق بإعادة الخط إلى أصله في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٧ .

والآن يأتي مشروع أولمرت للسلام بتوسيع قطاع غزة بمقدار ٦٤,٥ كم٢ من أصل ٢٠٠ كم٢ سبق الإستيلاء عليها بالخداع والمفاوضات السرية التي لم يعلم بها الشعب الفلسطيني. وكما حدث في قضاء الخليل،

مركز بيغن – السادات: دولة فلسطينية في سيناء (٢٠١٠)!..

"نجحت "إسرائيل" بجهود سرية خاصة فى إقناع الولايات المتحدة الأميركية بالضغط على مصر والأردن للإشتراك فى حل إقليمى للصراع الفلسطينى – "الإسرائيلي"، يقوم على استمرار سيطرة (الكيان) على مساحات ضخمة من الضفة الغربية، مقابل تعويض الفلسطينيين بمساحات ضخمة من شبه جزيرة سيناء لإنشاء دولة فلسطينية مستقرة وقادرة على النمو والمنافسة". (فلسطين اليوم ٢٠١٠/١/٢٨)

تشكل هذه الخلاصة، فحوى الدراسة التي وضعها لمركز "بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية" مستشار الأمن القومي "الإسرائيلي" السابق اللواء إحتياط جيورا أيلاند، بعنوان: "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين" في إطار المساعي الأميركية - الصهيونية " لتسوية الصراع مع "الفلسطينيين"، وتتضمن أكبر وأوسع عملية "تبادل أراضي" يتشارك فيها الكيان الصهيوني والسلطة "الفلسطينية" إضافة إلى ومصر والأردن!..

وتنطلق الدراسة كما يقول أيلاند من قناعته بأن "إسرائيل" "باتت ترفض بشكل واضح فكرة اقتسام "تلك" المساحة الضيقة من الأراضي مع الفلسطينيين لإقامة دولتين لشعبين، فهذا الحل يضرب نظرية الأمن "الإسرائيلي" فى مقتل من ناحية، ويتجاهل الواقع فى الضفة الغربية، من الناحية الأخرى، الذى يحول دون إخلاء ٢٩٠ ألف مستوطن من "بيوتهم" لما يترتب على ذلك من تكلفة إقتصادية باهظة، ويحرم "إسرائيل" من عمقها الإستراتيجى، وينتهك الخصوصية الدينية والروحية التي تمثلها الضفة بالنسبة للشعب "الإسرائيلى"!.. (المرجع السابق)

وتقوم الخطة على الأسس والقواعد التالية: أولاً – تتنازل مصر عن ٧٢٠ كيلو متراً مربعاً من أراضي سيناء لصالح "الدولة الفلسطينية" المقترحة، بما يضاعف مساحة القطاع ثلاث مرات، وهذه المساحة توازي ١٢ % من مساحة الضفة الغربية. ثانياً – مقابل هذه الأرض يتنازل الفلسطينيون عن ١٢ % من مساحة الضفة الغربية لتضم إلى الكيان الصهيوني. ثالثاً – تحصل مصر على أراضٍ من الكيان جنوب غربي النقب (وادي فيران).

ووفقاً لرؤية أصحاب المشروع فإن "توسيع غزة" سوف يمنحها ٢٤ كم إضافية من السواحل المطلة على المتوسط، تمكن الفلسطينيين من إنشاء "ميناء دولي كبير" ومطار دولي... والأهم، بناء مدينة جديدة تستوعب مليون شخص على الأقل، وتشكل منطقة تطور ونمو طبيعي لسكان غزة والضفة، بل ويمكنها استيعاب أعداد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى دول أخرى.

أما في الجانب الإقتصادي والفوائد المتوخاة، فيروج أصحاب المشروع للمزايا التي ستتمتع بها "غزة الجديدة" التي ستتحول إلى منطقة جذب تفيض بفرص النمو الإقتصادي، وتصير، بين عشية وضحاها، مركزاً تجارياً دولياً... لكن على "الفلسطينيين"، في المقابل، أن يتنازلوا عن جزء من الضفة الغربية يشغله المستوطنون الصهاينة، وقواعد الجيش "الإسرائيلي" منذ عشرات السنين. وربما يكون هذا التنازل مؤلماً، لكن لا يمكن مقارنته بحجم الفوائد والمكاسب التى ستحققها غزة فى المستقبل.

ويستفيض أصحاب المشروع بشرح الفوائد التي ستجنيها الدول المدعوة للمشاركة بهذه الخطة، وتعتبر الأردن الرابح الأكبر من هذه التسوية، كما أنها غير مطالبة بدفع أي ثمن مقابل ذلك. وتعتبر منظومة الطرق والسكك الحديدية وأنبوب النفط، إضافة إلى"الإطلالة المثمرة على البحر المتوسط عبر ميناء غزة... وتحقيق تواصل مع أوروبا، من أبرز المكاسب التي ستجنيها الأردن.

أما الكيان الصهيوني فسيحصد المكاسب التالية: الإستيلاء على ١٢ % من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وضمان الإحتفاظ بعدد من المستوطنات ذات أهمية "تاريخية" مثل "عوفرا" و"كريات اربع" و"أرئيل".

ومما لا شك فيه فإن أصحاب هذا الحل يبنون صروحاً من الأوهام التي توحي بأن مستقبل "الفلسطينيين سيكون زاهراً في ظل هذا المشروع الذي "يعطي للفلسطينيين فرصة حقيقية للتحول إلى "سنغافورة الشرق الأوسط". ولا يمكن بأي شكل من الأشكال التفكير فى تحقيق إنجاز مشابه فى حدود غزة الضيقة التى نعرفها اليوم" كما تقول ديباجة المشروع.

خطة كيري: سيطرة "أمنية" في مناطق بالقدس مقابل "يهودية إسرائيل":

كشفت القناة "الإسرائيلية" العاشرة، في مطلع أيار/ مايو ٢٠١٣، أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري عرض أمام رئيس السلطة "الفلسطينية" محمود عباس خطته التي وصفتها القناة بأنها تشكّل "أساساً لتجديد المفاوضات السلمية".

وتنص الخطة الأميركية على إقامة "دولة فلسطينية" ضمن حدود ٦٧، وتطبيق فكرة "تبادل
الأراضي" بين الجانبين. في حين يساهم حلف "الناتو" في مسألة الترتيبات الأمنية خاصةً في منطقة غور الاردن، بالإضافة لاعتراف الدول العربية بيهودية (الكيان).

ووفقاً للخطة الأميركية، تتولى السلطة "الفلسطينية" المسؤولية الأمنية في مناطق من الضفة الغربية، بحيث تمتد لتشمل مناطق الرام وعناتا وأبو ديس والعيزرية الواقعة داخل حدود القدس الشرقية. وفي المقابل يتعهد "الفلسطينيون" بعدم التوجه إلى المنظمات الدولية للحصول على الإعتراف بالدولة الفلسطينية وعضوية فلسطين في العديد من الهيئات والمؤسسات التابعة للمنظمة الدولية.

وفي خطوة إلتفافية على الإعتراف بيهودية الكيان الصهيوني، يقترح كيري بأن يتم ذلك من خلال الدول العربية، وليس السلطة "الفلسطينية" تحديداً، فيما يتولى حلف "الناتو" المسؤولية الأكبر حيال الترتيبات الأمنية التي تطالب "إسرائيل" فيها عند التوصل إلى حل نهائي للصراع، لحماية المنطقة الواقعة بين الدولة الفلسطينية المستقبلية والأردن.

وأشارت القناة العاشرة إلى أن الجديد في هذه الخطة هو الدمج بين حلف "الناتو" والترتيبات الأمنية، وتناول مسألة الإعتراف بيهودية الدولة العبرية، إلا أن الخطة الأميركية لم تتطرق إلى مسألة اللاجئين والمياه وعاصمة الدولة الفلسطينية، وسيادتها على الأماكن المقدسة. (وكالة سما الإخبارية ٢٠١٣/٥/٨)

ولأن الإدارة الأميركية تعمل وفق صيغة العصا والجزرة، فقد روجت أوساط جون كيري لجنة إقتصادية منتظرة في ما تبقى من أراضٍ تحت "نفوذ" "السلة الفلسطينية"، ومشاريع بمليارات الدولارات التي توفر فرص عمل لعشرات آلاف الفلسطينيين، تهيء الأجواء لتلك "الجنة" التي سبق ووعد بها الرئيس المصري أنور السادات شعبه، الذي لا يزال ينتظر تلك "الوعود"!..

وثائق "الجزيرة ليكس": تنازلات بالجملة!..

وعلى الرغم من مرور السنوات الطوال منذ بدء أول جولة تفاوضيّة بين الجانبين "الفلسطيني" و"الإسرائيلي"، والتي تجاوزت العشرين عاماً، لم تحصل القيادة الفلسطينية على أي شيءٍ من الممكن البناء عليه، رغم تنازلاتها التي كشفتها الوثائق التي نشرتها فضائية الجزيرة القطرية إبتداءاً من الثالث والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

وقد أثيرت الكثير من علامات الإستفهام حول تصريحات مسؤولين كبار في "القيادة الفلسطينية، ووثائق صدرت تحمل تنازلات خطيرة عن كثير من الثوابت الوطنية، وأبرزها "وثيقة جنيف" (ياسر عبد ربه - يوسي بيلين ٢٠٠٣) التي أسقطت حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، كما أشارت إلى أن حدود الرابع من حزيران / يونيو ٦٧ لم تعد ضمن مطالب "السلطة الفلسطينية" كحدود بين دولتي "اسرائيل" و"فلسطين"... وتصريح السيد محمود عباس لقناة دبي الفضائية في ٢٠٠٥/٧/١٠ الذي أكد فيه أنه لا يعارض أن تمنح الدول العربية جنسيتها للاجئين، وبأن التجنيس (التوطين) لا يتعارض مع حق العودة.

وجاءت الوثائق التي كشفتها محطة الجزيرة القطرية وصحيفة الغارديان البريطانية في ذلك التاريخ، لتؤكد أن التنازل عن الثوابت الوطنية والتخلي عن الحقوق المشروعة سياسة ثابتة وموثقة لدى "سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود".

فقد أظهرت تلك الوثائق الخاصة بملف المفاوضات "الفلسطينية" – "الإسرائيلية" أن الجانب الفلسطيني كان قد قبل باحتفاظ "إسرائيل" بمستوطنات الضفة الغربية كلها باستثناء واحدة فقط.

وأكدت الوثائق ومصدرها كل من القنصلية الأميركية في القدس المحتلة والسفارة الأميركية في تل أبيب، أن السلطة قد وافقت كذلك على عودة وصفت بالمحدودة للاجئين الفلسطينيين. كما أشارت إلى جلسات للتنسيق الأمني بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين وإلى العرض الذي قدمه الجانب الفلسطيني خلال المفاوضات حول مسألتي القدس واللاجئين.

وبيَّنت تلك الوثائق استعداد القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات، حيث نقلت عن الدكتور صائب عريقات "كبير المفاوضين الفلسطينيين" قوله خلال لقاء مع تسيبي ليفني وزيرة الخارجية "الإسرائيلية" السابقة، "ليس سراً أننا عرضنا عليكم أكبر أورشليم (القدس) في التاريخ".

كما أكدت الوثائق أن الجانب الفلسطيني تنازل عن الحي اليهودي وعن جزء من الحي الأرمني خلال المفاوضات حول مستقبل البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة.

وأضافت الوثائق أن عريقات قدَّم كذلك تنازلات حول المسجد الأقصى، لأنه دعا خلال إحدى جلسات المحادثات لإيجاد "طرق خلاقة" للتعامل مع هذا الملف.

كما جاء في هذه الوثائق أن السيد أحمد قريع (أبو علاء) "كبير المفاوضين" السابق أبدى استعداد السلطة للتخلي عن جميع المستوطنات في القدس، سوى أبو غنيم التي بنيت في العام ١٩٩٧ ويطلق عليها "الإسرائيليون" إسم "هار حوما". وجاء في الوثائق أن قريع تحدث عن مصلحة فلسطينية – "إسرائيلية" مشتركة للإبقاء على بعض المستعمرات.

وأشارت إلى أن نسبة تبادل الأراضي في القدس بين الجانبين "الفلسطيني" و"الإسرائيلي" ١ - ٥٠ % لصالح "إسرائيل".

وفيما يتعلق بالحرم القدسي الشريف عرض الجانب "الفلسطيني" - حسب ما بثته الجزيرة – ترك ملفه للنقاش في وقت لاحق لإيجاد حلول خلاقة، كتكوين هيئة أو لجنة أو مقابل تعهدات "إسرائيلية" بوقف الحفريات...

وفي ما يتعلق باللاجئين، نقلت إحدى الوثائق على لسان صائب عريقات استعداد "السلطة الفلسطينية" للإكتفاء بعودة ١٠ ألاف لاجيء سنوياً خلال ١٠ سنوات، أي ما مجموعه ١٠٠٠٠٠ فقط من بين ملايين اللاجئين الفلسطينيين... في حين تحدثت الأنباء عن موافقة الصهاينة على دخول عدد محدود جداً لا يتجاوز الثلاثين ألفاً لدواعي "إنسانية".

وفي الختام...

إن فكرة "تبادل الأراضي" صهيونية بامتياز، ولمصلحة الكيان، وقد تم تعريبها على أيدي "اللجنة الوزارية العربية" التي يرئسها رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم، ويشارك بعضويتها وزير خاجية "السلطة" رياض المالكي، الذي أسبغ شرعية "فلسطينية" على خطة التنازل والتفريط "العربية" المغلفة بورقة "تبادل الأراضي"، التي تتجاوز أراضي فلسطين

التاريخية، وتصل إلى مصر والجولان والأردن، وهو ما يتيح للعدو الصهيوني تحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما يلي:

أولاً: إن الكيان الصهيوني يريد تبادل أراضي احتلها في العام ١٩٤٨، بأراضٍ احتلها عام ١٩٦٧، وهو لا يملك هذه أو تلك، وكلها أراضٍ محتلة... وهو يعتقد أنه بهذه الصيغة، يكسب شرعية الإعتراف "العربي" و"الفلسطيني" الرسمي به دولة يهودية فوق ثمانين بالمئة من أرض فلسطين التاريخية. والدخول معه في مفاوضات لترسيم حدوده في ضوء رؤيته الإستعمارية الإجلائية، وأطماعه التوسعية، وهواجسه الأمنية والديموغرافية.

ثانياً: شرعنة الوجود الإستيطاني السرطاني الذي يستحوذ على نحو ٢٠% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، والإذعان للوقائع الجديدة التي فرضها الجدار الحلزوني، واحتلال المواقع الستراتيجية والمرتفعات وخزانات المياه الجوفية.

ثالثاً: تقديم الفرصة للكيان الصهيوني لتهجير فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ٤٨، وتنفيذ مخططه التاريخي بتنفيذ سياسة الترانسفير، و"التطهير العرقي" وإفراغ أرض فلسطين التاريخية من أبنائها، من خلال سياسة "تبادل الأراضي" التي تعني بالنسبة إلى قادة العدو ضم المستوطنات إلى الكيان، والتخلص من المدن ذات الكثافة السكانية الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، والتي تشكل كما يدعي العدو "القنبلة الديموغرافية"!..

رابعاً: الإعتراف بأن القدس عاصمة للكيان، في حين أن أحياء أبو ديس والعيزرية وغيرها هي عاصمة "الدولة الفلسطينية" الموهومة... وفتح الأبواب واسعة على قضية "تقاسم" الصلاة في المسجد الأقصى المبارك، وصولاً إلى تقسيم المسجد مكانياً. على غرار ما جرى في مدينة الخليل.

خامساً: إن سياسة "تبادل الأراضي" كما ظهرت في الكثير من المشاريع والوثائق تبقي للسلطة الفلسطينية دولة مقطعة الأوصال، متناثرة الأجزاء، لا أمل لها في الحياة، وسيتم التواصل فيما بينها عبر شبكة من الأنفاق والجسور.

سادساً: إعطاء سند شرعي وقانوني لاحتلال عسكري صهيوني دائم في الأراضي العربية التي سيتم "استئجارها" لحين التوصل إلى اتفاقيات و"تسويات" وترتيبات أمنية ثنائية بين الكيان والأطراف العربية الرسمية ذات الصلة.

سابعاً: إن الدخول في مساومات "تبادل الأراضي" والشروع في بحث تفاصيلها ومساحاتها في السر، أولاً، وفي العلن ثانياً، تجعل من مسألة حق العودة لملايين اللاجئين مادة قابلة هي الأخرى للمساومة، والبيع والشراء... ويصبح خيار التوطين كما "التسوية" والتطبيع خياراً عربياً وفلسطينياً رسمياً... وقد ظهر التراجع عن حق العودة جلياً في الكثير من الوثائق التي شارك في صياغتها أكثر من مسؤول في السلطة "الفلسطينية"، كما في تصريحاتهم التي يقف في مقدمتها حديث محمود عباس للقناة "الإسرائيلية"، الذي جاهر فيه برفض حق العودة...

وقد تخرج "اللجنة الوزارية العربية" غداً أو بعد غد بأفكار أو بمشروع "عربي" رسمي، يقضي بتعديل نصوص القرار الدولي الرقم ١٩٤، كخطوة على طريق إنهاء قضية اللاجئين وإسقاط حق العودة، وتوطينهم في البلدان التي يقيمون فيها أو في بلد ثالث، كما جرى في مسألة "تبادل الأراضي".

ثامناً: إن إعطاء مسألة "تبادل الأراضي"، الصبغة "العربية" و"الفلسطينية" الرسمية من خلال ما قدمته "اللجنة الوزارية العربية" في واشنطن، يفتح الطريق أمام النظام العربي الرسمي لتنازل لاحق جديد، قد تحمله "اللجنة الوزارية" بإعلان علني يقضي بالإعتراف العربي الرسمي بيهودية الكيان.

تاسعاً: إن الحديث عن تزويد "الدولة الفلسطينية" بظهير شاسع من الأراضي المقتطعة من سيناء، ينقل الصراع من دائرته العربية – الصهيونية، إلى صراع ونزاع بين "الفلسطينيين" و"المصريين"، من جهة، وبين "الفلسطينيين" و"الأردنيين" من جهة أخرى. بما يساهم بإراحة العدو الصهيوني، وإعطائه الفرصة لمواصلة سياساته ومخططاته التهويدية في طول الأرض الفلسطينية وعرضها.

عاشراً: إن مخطط "تبادل الأراضي" الشامل، وما فيه من مشاريع إقتصادية عابرة للأقطار، يمنح العدو الصهيوني فرصة جديدة للسيطرة والهيمنة على واقع المنطقة، خاصة في ظل حالة الضعف والتراجع والأزمات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية التي تتخبط فيها معظم الدول العربية، جراء الإضطراب الأهلي المتواصل والتدمير الذاتي الجاري.